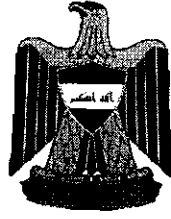


كو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٣/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١/٢٠٢٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واکرم طه محمد واکرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كورکيس وحسين عباس ابو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي:

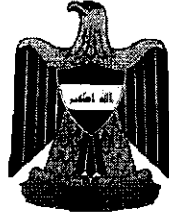
المدعي: مدير عام الشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية/اضافة لوظيفته
وكيلاه المحاميان انور فالح محمد ولبيد محمد لطيف.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني
هيثم ماجد سالم.

الادعاء:

ادعى وكيل المدعى امام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (١٥٣/اتحادية/٢٠١٩) بأن المدعى عليه اصدر قانون هيئة التصنيع الحربي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٩ وقد اشارت المادة (١٣) منه الى (١. يفك ارتباط شركة الصناعات الحربية العامة والشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية من وزارة الصناعة والمعادن وترتبط بالهيئة المؤسسة بموجب احكام هذا القانون وتنقل حقوقها والتزاماتها وموجوداتها وموظفوها الى الهيئة وتستثنى من ذلك المجمعات السكنية وترتبط بالبلديات الواقعة ضمن حدودها) الى اخر ما ورد لمعرض نهاية النص قد اشار الى (... وتستثنى من ذلك المجمعات السكنية وترتبط بالبلديات الواقعة ضمن حدودها) ولما كان هذا الاستثناء يحدث ضرر لشركة المدعى حيث ان المجمع السكني يعتبر ملك صرف ارضاً وبناءاً وموجودات للشركة وحسب المستندات المرفقة حيث تم انشائه خدمة للشركة كونها من الشركات الانتاجية البعيدة عن مراكز المدن مما يستوجب وجود الموظفين قريبا منها واغلب موظفي الشركة من سكنة

كو٧ماری عیراق
داد كای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

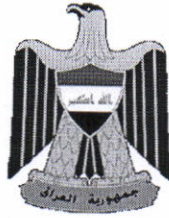
العدد: ١٥٣/اتحادية/٢٠١٩

المجمع وان ادارة المجمع وخدماته تتم من قبل دائرة الاسكان التابعة للشركة لكل ما تقدم ولكون هذا النص موجوداً في مسودة القانون المرسله الى الامانة العامة لمجلس الوزراء عند مناقشته في مجلس الدولة من قبل الممثل القانوني للوزارة وكونه مضرراً بمصلحة الشركة ضرراً فاحشاً لذا طلب وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بألغاء النص القانوني اعلاه (الاستثناء) وتحميل المدعى عليه مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة. اجاب وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحة جوابية مؤرخة في ٢٠١٩/١٢/١٢ بأن مجلس النواب وبموجب المادة (٦١/اولا) من الدستور له اختصاص تشريع القوانين الاتحادية وان القانون موضوع الدعوى منها فلا مخالفة دستورية بذلك ويعد خياراً تشريعياً وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعي اضافة لوظيفته مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة. عينت المحكمة الاتحادية العليا موعداً للمرافعة وفي اليوم المحدد حضر عن المدعي اضافة لوظيفته وكيلاه المحاميان انور فالح محمد ولييد محمد لطيف وحضر عن المدعى عليه وكيله الموظف الحقوقي هيثم ماجد سالم بموجب وكالاتهم الرسمية المبرزة في الدعوى ويوشر بالمرافعة الحضورية العينية، كمرر وكيل المدعي ماجاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه المصاريف واتعاب المحاماة وكرر وكيل المدعى عليه ما جاء في اللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف والاتعاب وكرر كل اقواله وطلباته وطلب الحكم بموجبها وعليه وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في الجلسة.

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعي يطلب في عريضة دعواه من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بألغاء الاستثناء الوارد في الشق الاخير من المادة (١٣/اولاً) من قانون هيئة التصنيع الحربي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٩ والتي نصت على (يفك ارتباط شركة الصناعات الحربية العامة والشركة العامة للصناعات النحاسية من وزارة الصناعة والمعادن وترتبط بالهيئة المؤسسة بموجب احكام هذا القانون وتنقل حقوقها والتزاماتها وموجوداتها وموظفوها الى الهيئة وتستثنى من ذلك المجمعات

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٣/اتحادية/٢٠١٩

السكنية وترتبط بالبلديات الواقعة ضمن حدودها) لان المجمع السكني يعتبر ملك صرف ارضاً وبناء وموجودات للشركة وان هذا النص لم يكن موجود في مشروع القانون عند مناقشته لدى مجلس الدولة وللأسباب الأخرى الواردة في عريضة الدعوى. وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان نقل عقارات رسمية من اسم جهة رسمية الى اسم جهة رسمية اخرى يعد خياراً تشريعياً ويدخل ضمن اختصاص مجلس النواب المنصوص عليه بموجب المادة (٦١/ اولاً) من الدستور وليس فيه مخالفة دستورية حيث ان ذلك لا يشكل عبأً جديداً على الموازنة السنوية ويمكن إجراء تسويات حسابية بذلك لذا تكون الدعوى غير مبنية على سند من الدستور والقانون وتكون موجبة للرد لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد الدعوى مع تحميل المدعي اضافة لوظيفته مصاريفها واتعاب المحاماة لوكيل المدعي عليه الموظف الحقوقي هيثم ماجد سالم مبلغاً قدره مائة الف دينار وصادر قرار الحكم حضورياً وبالاتفاق باتاً استناداً الى المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٢/٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم قرار الحكم علناً في ٢٧/١/٢٠٢٠.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن

العضو
محمد رجب الكبيسي